الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.12

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
12 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كاريو غوميس (نائب الرئيس) . . . . . (باراغواي)

المحتويات

البند ٢٢: من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط (تابع)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ج) الثقافة والتنمية المستدامة (تابع)

(د) التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17916 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد لوغار (سلوفينيا)، تولى نائب الرئيس، السيد كاريو كوميز (باراغواي)، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط (تابع) (A/70/326)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع) (A/70/276)

(ج) الثقافة والتنمية المستدامة (تابع)

(د) التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (تابع) (A/70/227)

١ - السيد غونزاليس فلوريس (باراغواي): قال إن أعمال اللجنة الثانية ينبغي أن تواصل تحفيز الحوار والتعاون بين الأمم. فاحترام التنوع وتعدد اللغات والتسامح والعدالة تعتبر عناصر أساسية في بناء ثقافة السلام. ولذلك، قال إن وفده يدعم حفظ المعارف التقليدية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأصول الثقافية. ويؤيد أيضا النهج المتعدد الأبعاد إزاء التنمية مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية غير الساحلية. وأوضح أن القضاء على الفقر يقتضي تقليص الفجوة التكنولوجية بين الأمم في إطار آلية تيسير التكنولوجيا المنشأة بموجب خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأضاف قائلا إن باراغواي، بوصفها بلد نام غير ساحلي، بحاجة إلى إعطاء الأولوية للعلم والتكنولوجيا باعتبارهما وسيلة لتحسين عمليات المرور العابر، وبناء الهياكل الأساسية، وزيادة حجم التجارة و دفع عجلة التحول الاقتصادي بالتعاون مع بلدان المرور العابر والشركاء في التنمية الآخرين.

٢ - السيد بوديل شهيتري (نيبال): قال إنه بالرغم من أن العولمة وفرت فرصا لجميع البلدان وطرحت أمامها، فإن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية تعاني من وضع أشد ضعفا، وهو الأمر الذي يُعزى إلى بيئة تنافسية بصورة متزايدة ناجمة عن العولمة. وأشار إلى أن الأمم المتحدة تبذل جهودا جديرة بالترحيب لتحقيق توزيع أكثر إنصافا لكل من تكاليف العولمة وفوائدها، لكن لا يزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل. وأوضح أن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سلطت الضوء على دور العولمة في تحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين. واسترسل قائلا إن نيبال تولي أهمية كبيرة لتنفيذ مبادرات من قبيل برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ تنفيذا فعالا وفي الوقت المناسب من أجل ضمان نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا عموما. ويتطلع وفد بلده أيضا إلى انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإلى التوصل إلى اتفاق ملزم يقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

٣ - وأشار إلى أن الهجرة وغيرها من أشكال العولمة كان لها دور متزايد الأهمية في توفير الموارد البشرية الضرورية لتحقيق التقدم والرخاء في الاقتصادات المتقدمة النمو، في حين تعاني البلدان التي قَدِم منها أولئك العمال من تكاليف اجتماعية وثقافية وما زالت تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحقيق تنميتها الذاتية. ويجب حماية حقوق الإنسان الأساسية لهؤلاء العمال المهاجرين وإن بلده، تحقيقا لذلك، يدعم المبادرات الرامية إلى تحديد أدوار ومسؤوليات البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد؛ كما أن نيبال تشارك مشاركة فعالة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وفي مبادرة خليج

البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات اللتين تعززان الترابط وتعمقان التكامل الاقتصادي.

٤ - وأفاد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تعد بمثابة مغيرات لقواعد اللعبة بالنسبة للتنمية وعناصر ميسرة للعولمة، تتطلب تحديثات مستمرة حتى يجري استخدامها بشكل فعال في مكافحة الجريمة السيبيرية وشبكات الجريمة المنظمة الدولية والعابرة للحدود. ومن خلال الإسهام في الحد من الفقر وسد الفجوة الرقمية، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا أن تسهم في تمكين البلايين من الناس.

٥ - وأوضح أن التدابير الخاصة للدعم والتيسير في سياق العولمة تشمل ما يلي: إنشاء بنك للتكنولوجيا مخصص لأقل البلدان نموا؛ وتحسين آليات تيسير التجارة؛ وتوسيع نطاق الاستثمار؛ وتحقيق العدالة المالية بالنسبة للعمالة الأجنبية؛ والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي تقاسم ثمار العولمة بإنصاف، بوسائل منها منتديات السياسات العالمية مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. كما يتعين أن تفضي العولمة إلى تعاون يضمن الربح للجميع وإلى شراكات مُنشَّطة بالنسبة لجميع البلدان، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦ - السيد راتراي (جامايكا): تحدث باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن العولمة يجب أن تصبح قوة إيجابية بالنسبة لجميع شعوب العالم. فالنظم العالمية يمكن أن تحقق ازدهارا كبيرا غير أن الفوائد والتكاليف تكون موزعة بشكل متفاوت وتفتقر أنماط التنمية في كثير من الأحيان إلى الاستدامة. وتهدد الاتجاهات والأزمات العالمية الراهنة بحرمان الأجيال القادمة من تحقيق مستقبل مستدام. ويمكن أن تؤثر مسائل مثل انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وأزمات الغذاء والطاقة والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتغير المناخ سلبا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار إلى أن التحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي تفاقمت نتيجة للبيئة الراهنة التي تطغى عليها العولمة، والتي تتسم ببطء النمو الاقتصادي، والبطالة والفقر وعدم المساواة وعدم القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات الرعاية الصحية؛ والمساواة بين الجنسين؛ والاستدامة البيئية؛ وسرعة التأثر بالأخطار الطبيعية؛ والمخاطر الناشئة عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وفي الوقت ذاته، تعاني تلك الدول من نقص في الموارد القابلة للاستثمار، ومحدودية القدرة المالية؛ وتناقص فرص الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، وفي بعض الحالات من مستويات غير محتملة للدين العام، الأمر الذي يعوق تقديم الخدمات الاجتماعية.

٧ - ولقد طالبت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بإدماج شواغلها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقد نجحت في ذلك المسعى إلى حد ما وأوضح أن النمو يتطلب تحقيق مواءمة ضريبية ومالية وإدخال إصلاحات هيكلية بهدف حفز الاستثمار والعمالة وفي الوقت ذاته تحسين الهياكل الأساسية والشفافية. ولضمان نجاح أهداف خطة التنمية المستدامة الجديدة وغاياتها، يتعين إيجاد استراتيجيات شاملة للتنمية المستدامة تدعمها بيئة دولية تمكينية من أجل تحقيق التكامل بين السياسات للتقليل من التناقضات.

٨ - وأشار إلى أن أحد الأحكام الرئيسية لخطة عمل أديس أبابا يتمثل في إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا. ويتعين على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن يعمل على تعزيز المساءلة، وتشجيع التعاون الدولي والنهوض بتبادل أفضل الممارسات أثناء العمل مع الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر هيئات الأمم

المتحدة ذات الصلة. وهناك حاجة إلى تنشيط الشراكة العالمية من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وحشد الدعم لإيجاد بيئة مؤاتية للتنمية تقوم على مبادئ التضامن والمساواة وتَولِّي زمام المبادرة على الصعيد الوطني، وتقرير المصير، والاحترام المتبادل والمسؤولية العالمية.

٩ - السيد ميزا - كوادرا (بيرو): تكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الثقافة والتنمية، فقال إن المجموعة ترحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مشيرا إلى أن جميع الثقافات والحضارات يمكنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بل وتعد عناصر تمكين حاسمة في هذا الصدد. ولقد سلط قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٨ الضوء على ذلك الدور الهام الذي تؤديه الثقافة، بما في ذلك إسهاماتها في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة. وقال إن المجموعة ترحب على وجه الخصوص بتضمين الخطة عدة غايات تعكس الطابع الشامل للثقافة، وأشار إلى أن المجتمع الدولي شدد على مساهمة الثقافة في الأهداف الإنمائية الوطنية وفي الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي هذا الصدد، سوف تعمل المجموعة على زيادة إدماج الثقافة ضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وقال إن المجموعة تتطلع إلى صدور قرار للجمعية العامة يركز على المتابعة العالمية لتنفيذ تلك الغايات وعلى تفعيل استعراض مواضيعي للتقدم، ويَنظُر فيه جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

١٠ - وتدعو المجموعة اللجنة إلى الاستفادة من البند الفرعي من جدول أعمال الجمعية العامة المتعلق بالثقافة والتنمية المستدامة بهدف مواءمته مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعة ودعم تنفيذه بشكل عملي المنحى. وتتطلع المجموعة على وجه الخصوص إلى استعراض التقدم المحرز وفق مجالات أهداف التنمية المستدامة المترابطة التالية: الغاية ١١-٤ المتعلقة بتعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي؛ والغايتان ٨-٣ و ٨-٩ المتعلقتان بالترويج لسياسات إنمائية المنحى توفر الدعم للأنشطة الإنتاجية؛ والغاية ١٢-باء المتعلقة بوضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة؛ الغاية ٤-٧ المتعلقة بضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة؛ الغاية ٢-٥ المتعلقة بضمان الوصول إلى المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية وتقاسمها بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا.

١١ - وتتطلع المجموعة إلى إطار المؤشرات العالمية الذي يعمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على وضعه والذي سيخضع لموافقة اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بحلول آذار/مارس ٢٠١٦ ويعتمده بعدئذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

١٢ - السيد شافا (زمبابوي): قال إن البلدان النامية لا تزال تعاني من التهميش والفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي. ويجب أن تُقتَسم فوائد العولمة بشكل منصف بين جميع البلدان وينبغي أن تساعد على إخراج الناس في البلدان النامية من دائرة الفقر وتحسين مستويات معيشتهم. وأوضح أن التعاون الدولي ضروري لمساعدة تلك البلدان على التكيف مع التغيرات الناجمة عن العولمة. ويجب أن يكون لهذه البلدان أصوات تُسمع وتمثيل ومشاركة أقوى في المنتديات الدولية لصنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي. وبناء على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعوَ إلى الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه وإلى إرساء الديمقراطية في الهيكل المالي والتجاري الدولي، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

١٣ - وقال إن وفده يلاحظ مع بالغ القلق أن البلدان النامية أخذت تفقد حيزها السياساتي بفعل العولمة، وشدد على أهمية ضمان تمكين تلك البلدان من اتباع سياسات على أساس ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية الفريدة. وينبغي ألا تُجبَر على التخلي عن البرامج والسياسات المحلية التي توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان أو على تبني نماذج أيديولوجية للتنمية لم يثبت أنها سجلت أي نجاح. فقد اتسع نطاق الفقر وعدم المساواة نتيجة برامج التكيف الهيكلي التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز، والتي ركزت بشكل حصري على خفض النفقات والليبرالية الاقتصادية.

١٤ - وذكر أن العلم والتكنولوجيا يضطلعان بدور مركزي في التنمية المستدامة، على نحو ما أبرزه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأردف قائلا إن وفد بلده يأمل في أن تدعم آلية تيسير التكنولوجيا تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها في البلدان النامية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار إلى أن بلده ملتزم بالعمل من أجل إقامة اقتصاد يعتمد على العلم والتكنولوجيا من أجل معالجة التحديات الإنمائية الملحة. ولتحقيق هذه الغاية، يجري الآن تنفيذ سياسة جديدة تُعزز تعليم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات على مستويي التعليم الابتدائي والثانوي. وستستخدم هذه السياسة في نهاية المطاف في إعداد يد عاملة ذات كفاءات عالية تستجيب للاحتياجات المتخصصة للبلد. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو تعزيز بيئة تمكينية في البلدان النامية، ويتعين على الشركاء في التنمية توسيع نطاق الدعم المالي والتقني، بما في ذلك التعاون مع المؤسسات العلمية والأكاديمية في البلدان النامية، بهدف تقديم حلول مبتكرة لتحديات التنمية المحلية

١٥ - وأكد مجددا أن الثقافة تعد عاملا محركا وتمكينيا للتنمية المستدامة، مشيرا إلى الكيفية التي خلقت بها الفنون والصناعات الثقافية في بلده فرص عمل ومكنت من الحصول على العملات الأجنبية وقامت بالتالي بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أنشئت أيضا شراكة ذكية بين الحكومة وقطاع الشركات من أجل زيادة تمويل القطاع الثقافي. واختتم بالقول إنه بالنظر إلى التهديد الذي تواجهه الثقافة الوطنية بسبب التحضر والعولمة والتثاقف، فإن وفده يشدد على أن المساعدة الإنمائية الدولية ينبغي أن تستجيب للسياق الثقافي ولخصوصيات كل بلد على حدة.

١٦ - السيدة بريمشيت (تايلند): قالت إن البلدان المتوسطة الدخل سجلت خلال العقود القليلة الماضية توسعا اقتصاديا قويا نسبيا، مما ساهم في تدني مستوى الفقر في العالم. غير أن أوجه عدم المساواة لا تزال قائمة، مما جعل من الصعب بالنسبة للعديد من البلدان النامية تفادي الوقوع في شرك الدخل المتوسط وكفالة نمو مستدام على المدى البعيد. وأشارت إلى أن حكومة بلدها تولي اهتماما لتمكين الاقتصادات المحلية وربطها بالأسواق الإقليمية والعالمية بهدف بناء اقتصاد محلي تنافسي ومرن. وقد سعت إلى إضافة قيمة إلى الإنتاج المحلي عن طريق مساعدة القرويين على تحسين مهاراتهم وحرفهم اليدوية. كما ساعدت مؤسسات التمويل المتخصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع على الصعيد المحلي، لا سيما النساء والشباب، في الحصول على التمويل الذي لم يكن فيما مضى متاحا.

١٧ - واسترسلت في القول إن حكومة بلدها تخطط لإنشاء مناطق اقتصادية خاصة على طول الحدود مع كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا وميانمار. فهذه المناطق يمكن ربطها بمواقع الإنتاج في تلك البلدان بهدف سد ثغرات التنمية الصناعية بين تايلند وجيرانها وفي

الوقت ذاته تعزيز سلاسل الإمداد في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالمثل، قدمت وكالة التعاون الدولي التايلندية المساعدة المالية والخبرة التقنية إلى بلدان نامية أخرى في ميادين مثل تربية الأحياء المائية والزراعة المستدامتين؛ والصناعة التحويلية والسيارات؛ والرعاية الصحية؛ والتعليم.

١٨ - ومضت قائلة إنه ما لم تنجح المجتمعات المحلية في تجاوز الأسواق المحلية، لا يمكن تسخير العولمة لتحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التعاون الدولي في مجال الربط المادي وغير المادي في خفض التكلفة وتسريع الاتصالات بين المنتجين والأسواق الإقليمية والعالمية. وأعربت بالتالي عن تأييد بلدها للخطة الرئيسية بشأن الربط الشبكي بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأوضحت بالإضافة إلى ذلك أن السياسات المتصلة بالتجارة والتمويل الدولي، بما في ذلك نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يقوم على قواعد ونُظُم مالية شفافة وتحرير التجارة الإقليمية من شأنها أن تعمل على تعزيز التكامل الدولي. واعتبرت أن الحل يكمن في تقوية الاقتصادات المحلية حتى تتمكن من التكيف مع حركة المد والجزر التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

١٩ - السيد فيلاسكيس (هندوراس): قال إن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وإن خطة التنمية الجديدة لعام ٢٠٣٠ تقدم الوسائل الضرورية لتنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة المتفق عليها. ويمكن أن تشمل تلك الوسائل الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وينبغي تكثيف التعاون الدولي في مجالات العلوم والبحوث والتكنولوجيا والابتكار، بوسائل منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين تكون مبنية على أساس المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة. وتعتبر أيضا آلية تيسير التكنولوجيا أمرا أساسيا لتحقيق نتائج ملموسة في المجالات التي تشملها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن هندوراس، باعتبارها بلدا متوسط الدخل، لا تستفيد على وجه الأولوية من المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أن هناك حاجة ملحة لتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل بهدف إحداث تحول اجتماعي واقتصادي إيجابي. وينبغي كذلك تحديد استراتيجية تعاون مختلفة بالنسبة لكل من البلدان المتوسطة الدخل. وأوضح أن تلك الاستراتيجية لا ينبغي أن تكون جزءا من المعادلة الصفرية بحيث يتم أخذ الموارد من بعض البلدان لتخصيصها إلى أخرى. وبدلا من ذلك، قال إن القصد هو الوفاء بالالتزام الأدبي والأخلاقي بتقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها دون تمييز على أساس مؤشرات عددية أو فئات لا صلة لها بالحقائق الإنسانية.

٢١ - وأوضح أن هناك حاجة إلى بناء القدرات لإنشاء قطاع ثقافي دينامي ومبدع يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما من خلال تشجيع الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة؛ وتيسير الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية؛ وتطوير المنظمات والصناعات الثقافية؛ والتدريب التقني والمهني وإيجاد فرص العمل. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم ظهور أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية وزيادة سبل وصولها إلى الأسواق الدولية. واسترسل قائلا إن اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي تعد أداة هامة لتحقيق تلك الأهداف، ويتعين على البلدان التي لم تُصدِّق بعد على الاتفاقية أن تبادر بفعل ذلك.

٢٢ - السيدة إبراهيموفا (أذربيجان): قالت إن التقدم التكنولوجي يُعدُّ بمثابة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي وإشراك المواطنين وإيجاد فرص العمل. ويتعين بالتالي تأمين الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

لتلبية احتياجات الناس والحكومات والأعمال التجارية. وإن أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات حَوَّل الربط الشبكي إلى مسألة ذات صلة بالتنمية. وفي الوقت نفسه، لا يزال الوصول إلى النطاق العريض المتنقل والثابت باهظ التكلفة في البلدان التي ما زالت تنمية النطاق العريض فيها تتعثر بفعل الافتقار للهياكل التكنولوجية الأساسية والعراقيل التنظيمية. وذكرت أن أذربيجان شرعت في تنفيذ مبادرات رائدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والنقل والطاقة، ولديها إمكانية قوية للربط الشبكي العابر للحدود وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جد متطور، الأمر الذي ساعد البلدان غير الساحلية في المنطقة الأوروبية الآسيوية على زيادة إمكاناتها الإنمائية وسد الفجوة الرقمية.

٢٣ - وقالت إن بلدها بوصفه عضوا في مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات، ساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. فأذربيجان تقع في مفترق الطرق بين الشرق والغرب وتتقاسم قيم الحضارتين معا، وتُعدُّ لذلك بمثابة جسر جغرافي ونقطة التقاء بين الثقافات. ولقد استضافت أذربيجان مناسبات رفيعة المستوى جمعت زعماء سياسيين وثقافيين ودينيين من المنطقة وخارجها، بما في ذلك ثلاثة منتديات عالمية بشأن الحوار بين الثقافات. كما استضافت في باكو أول دورة للألعاب الأوروبية وسوف تستضيف دورة ألعاب التضامن الإسلامي في عام ٢٠١٧. وأشارت إلى أن أذربيجان مثلت دوما مكانا للتسامح الديني تتعايش فيه كافة المجموعات العرقية والدينية كأسرة واحدة. واختتمت بالقول إن مساهمة بلدها في تحقيق السلام تعرقلت نتيجة لاستمرار احتلال أرمينيا لإقليم أذربيجان، مواصِلةً انتهاك مبادئ وقواعد القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

٢٤ - السيدة كاسترو مازاريغوس (غواتيمالا): قالت إن الأمانة العامة تتحمل مسؤولية تولي قيادة عملية تقييم داخلي لمنظمة الأمم المتحدة، مسترشدة بمبدأ إدماج كافة أجزاء المنظمة، أي ما يعني وقف العمل بمعزل عن بعضها البعض. وينبغي أن يكون الهدف هو إضفاء مرونة أكبر على المنظمة ووضعها في مركز أفضل للتصدي لتحديات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما ينبغي أن تكون الأمم المتحدة هي ذلك المكان الذي توضع فيه القواعد العالمية، في مجال الاقتصاد مثلا، حيث ثمة حاجة إلى وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون. واسترسلت بالقول إن مسائل غسل الأموال، والتهرب من دفع الضريبة والملاذات الضريبية تحتاج هي الأخرى إلى المعالجة من لدن الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة ولجانها الاقتصادية الإقليمية.

٢٥ - وذكرت أنه في سياق عالم يتسم بالترابط، فإن المشاكل في بلد ما يمكن أن تمتد إلى بلدان أخرى، مستشهدة بحالات النزاع أو الكوارث أو انعدام الفرص التي تدفع الناس إلى الهجرة. ويتعين على اللجنة الثانية أن تقود النقاش بشأن التعاون الإنمائي لفائدة البلدان المتوسطة الدخل التي يعيش فيها نحو ٧٠ في المائة من الناس تحت عتبة الفقر وترتفع فيها مستويات عدم المساواة.

٢٦ - وحتى لا يتخلف أي بلد عن الركب، يتعين إعطاء الأولوية إلى أقل البلدان نموا. إلا أن البلدان المتوسطة الدخل لديها مشاكل محددة تستحق هي أيضا أن تكون موضع تعاون وتضامن. فهي تحتاج مثلا إلى مزيد من المساعدة التقنية من أجل تعزيز مؤسساتها وتلبية تطلعات المواطنين الذين يتوقون إلى الرخاء. واختتمت قائلة إن التعاون والتضامن بين بلدان الجنوب في مجال تكنولوجيات الإنتاج

الجديدة يمكن أن يدعما أيضا الجهود المبذولة على المستوى الوطني.

٢٧ - السيد بيا (الكاميرون): قال إن العلم والتكنولوجيا والابتكار عناصر أساسية بالنسبة لكل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، كما أنها تعتبر من المكونات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والطاقة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ولذلك فإن وفده يدعو إلى الإسراع بتنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا وزيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إذ سيتيح ذلك لتلك البلدان الاستفادة على نحو أفضل من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبالتالي زيادة وسائلها الإنتاجية ورفع قدراتها الابتكارية، التي تعتبر حاسمة بالنسبة للقضاء على الفقر.

٢٨ - وذكر بأن هناك إقرار على نطاق واسع بأن الطريقة المستعملة حاليا لتصنيف البلدان على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي تعجز على نحو متزايد عن أخذ حجم الفقر في البلدان التي تحتاج إلى المعونة في الحسبان. ولذلك فإن وفده يؤيد التحليل الوارد في الفقرة ٥٧ من تقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/70/227)، الذي دعا إلى إجراء تصنيف قطري أكثر دقة. ويمكن لمعايير التصنيف المُراجَعة أن تأخذ بارامترات أخرى في الاعتبار دون أن تتجاهل بالكامل مستوى التنمية الاقتصادية الحقيقية لكل دولة. واستطرد قائلا إن جميع هذه المبادرات يجب أن تعطي الأولوية لأشد البلدان المتوسطة الدخل فقراً. وأوضح أن إشارة تقرير الأمين العام إلى التصنيف المستخدم في البنك الدولي تُبيِّن أن الأمم المتحدة لم تعط البلدان المتوسطة الدخل ما تستحقه من اهتمام.

٢٩ - ومضى قائلا إن البلدان المتوسطة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء لا تزال تواجه تحديات اجتماعية - اقتصادية وبيئية متعددة، ازدادت حدة بفعل الأزمات العالمية. ويجب بالتالي أن تظل البلدان المتوسطة الدخل في صميم جدول أعمال اللجنة. فالنسيج الاقتصادي والاجتماعي لبعض تلك البلدان يتسم بالهشاشة، وما لم يتم عمل شيء ما لتفادي ذلك، فمن الممكن خفض مركزها إلى فئة الدخل المنخفض.

٣٠ - يتعين على المجتمع الدولي بالتالي أن يقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل كتلة هامة من الموارد الكافية والمستقرة والتي يمكن التنبؤ بها كما يجب عليه أن يقوم بتكييف استراتيجياته مع الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان. وأوضح أنه رغم أن الزراعة والصناعة والتجارة ينبغي أن تحتل مكانة مركزية في التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، من المهم أيضا إيجاد بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي ووضع سياسات كفيلة بخلق فرص العمل، وبخاصة لفائدة الشباب.

٣١ - واختتم بالتشديد على الأهمية التي توليها حكومته للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به الوكالات والصناديق والبرامج في تعزيز ذلك.

٣٢ - المونسنيور غريش (المراقب عن الكرسي الرسولي): أعرب عن ترحيبه بتقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط، الذي ركز على السياسة المحددة والخطوات المؤسسية الكفيلة بتوزيع فوائد العولمة على نحو أكثر اتساقا.

٣٣ - ومضى قائلا إن العولمة، شأنها في ذلك شأن سائر المساعي الإنسانية الأخرى، يمكن أن تعمل للخير أو الشر. ففي حين أسهمت تلك الظاهرة في إخراج أعداد كبيرة من الناس من براثن الفقر، فإنها أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وأشار إلى أن البابا فرانسيس أدان أخلاقيا في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي واصفا إياه بأنه إنكار تام

للأخوة الإنسانية وتعطش أناني لا حدود له للسلطة والرفاهية المادية. وبالتالي، فإن عولمة التضامن لم تعد حتمية أخلاقية فحسب، بل أصبحت مجدية أيضا من الناحية الاقتصادية والسياسية. ولذلك فقد وجه الكرسي الرسولي الانتباه في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إلى مشكلة الإقصاء، ولا سيما في أقل البلدان نموا، التي يمكن أن يزداد العديد منها تقهقرا ما لم يساعدهم المجتمع الدولي على إيجاد الحلول.

٣٤ - وأشار إلى أن هناك حاجة ملحة لتوفير فرص العمل للشباب، فالبحث عن العمل وعن فرص اقتصادية أفضل يقود بشكل واسع إلى هجرة اليد العاملة من البلدان الفقيرة إلى بلدان العالم المتقدم. ويُتوقع أن يزداد ذلك الضغط، المقترِن بالنزاعات التي تغذي الحركات الجماعية، خلال الـ ١٥ عاما القادمة. وينبغي بالتالي للحكومات أن تستخدم صكوك السياسات الاقتصادية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في أنشطة مولدة لفرص العمل.

٣٥ - وأردف قائلا إن الدول والمنظمات الدولية مطالبة بتوفير استجابة منهجية ومشتركة للتعامل مع تعقيدات الهجرة، التي للأسف قدمت غطاء لجرائم مثل الاتجار بالأشخاص والمخدرات. وفوق كل الاعتبارات الأخرى، يجب التذكير بأن المهاجرين هم بشر ومتساوون في الكرامة والحقوق مع سائر الأشخاص الآخرين.

٣٦ - وبغية التعامل مع مسألة العولمة والترابط المتعددة الأوجه، يجب على الأمم المتحدة أن تنشط الشراكات العالمية من أجل التنمية وصون السلم والأمن. وفي ذلك السياق، ينبغي للمنظمة أن تُعزز دورها كمنتدى عالمي يمكن لأكثر الفئات فقرا إسماع أصواتهم بخصوص جميع المسائل التي تؤثر على رفاههم.

٣٧ - السيد نور (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن التنقل البشري أصبح عاملا مُحفِّزا للتغيير الاقتصادي والاجتماعي. كما أن الهجرة أضحت واقعا متعدد الأبعاد ومسألة جامعة. ولذلك، سوف تنطبق عليها التوصية القائلة بضرورة إيجاد نهج سياساتي متماسك لإدماج مختلف جوانب التنمية، وبالتالي توفير بيئة مواتية تسمح للهجرة بالإسهام في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٨ - وأشار إلى أن إدراج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يفتح آفاقا جديدة للعلاقة القائمة بين الهجرة والتنمية ومن شأنه أن يُيَسِّر هجرة آمنة وإنسانية ومنظمة. وسيتطلب الأمر أيضا سياسات شاملة وكلية لمعالجة الأسباب الجذرية والآثار المترتبة على الهجرة، ليس كحالة طارئة فقط ولكن من جميع جوانبها. وأضاف أن الهجرة أمر لا مفر منه، وستبقى مرغوبا فيها طالما جرت إدارتها على نحو جيد، لتحقيق أقصى قدر من الفوائد والتقليل من آثارها السلبية إلى أدنى مستوى. وستكون الهجرة ضرورة أيضا لكي يتسنى للاقتصادات الحصول على العمالة والمعارف الجديدة، ولكي تتحقق التنمية. وساق كمثل لذلك التحويلات المالية، بالإضافة إلى نقل المعرفة عن طريق الشتات.

٣٩ - واختتم قوله بالتأكيد على أهمية الشراكات التي ينبغي أن تتبنى الأطر القائمة، مثل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة.

٤٠ - السيدة سيمونيان (أرمينيا): تكلمت ممارسة لحق الرد، فقالت إن القدرة على الانخراط في مداولات مفتوحة وبناءة بعيدا عن أي تسييس لا مبرر له أو ''انتقاء منتديات'' تعد بمثابة اختبار هام لقوة تعددية الأطراف في وقت حرج جدا. وأعربت عن أسفها لإخفاق وفد أذربيجان في ذلك الاختبار لّما تحدث بنية الترويج لجدول أعمال سلبي من خلال اتهامات لا محل لها، لا تعكس الحالة على أرض الواقع.

وتناسى بذلك أن يسجل أن الحالة الراهنة هي نتيجة مباشرة لحملة التطهير العرقي والحرب اللتين شنتهما حكومة أذربيجان ضد شعب ناغورني - كاراباخ. كما أغفل أن يشير إلى أنه بسبب المذابح والفظائع المدعومة من الدولة، أُجبر مئات الآلاف من الأرمن في أذربيجان السوفيتية على ترك بيوتهم والتماس اللجوء. وتجاهلت الممثلة تماما أن قيادة بلدها منخرطة رسميا في عملية السلام الجارية بوساطة الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي كلفها المجتمع الدولي بإجراء مفاوضات والتوصل إلى نهج شامل لحل النزاع.

٤١ - وذكّرت مندوبةَ أذربيجان بأن الانخراط البناء في تسوية متفاوض بشأنها للنزاع وفق شكل التكليف الدولي يعد شرطا أساسيا لتحقيق السلام، على نحو ما جرى التشديد عليه في جميع الوثائق الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي واقع الأمر، يعتبر الانخراط في التسوية المتفاوض بشأنها شرطا لا غنى عنه من أجل تنفيذ تلك القرارات. وفي هذا الصدد، أحالت اللجنة إلى آخر بيان صادر عن الوسطاء في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في نيويورك، والذي أشير فيه بوضوح إلى الطرف الوحيد الذي لم يُبد استعداده للمشاركة بصورة بناءة برفضه للمقترحات الهامة التي قدمها الوسطاء. ولم تكن أرمينيا هي ذلك الطرف.

٤٢ - وفي الأخير، أشارت بخصوص المداولات بشأن القضايا التي تؤثر على التنمية، بما في ذلك المسائل الإنسانية والعدالة وحقوق الإنسان، إلى أن اللجنة على علم جيد بالسجل المروع لأذربيجان، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والعدل. ودعت وفد أذربيجان إلى التقيد بمبادئ أساليب عمل اللجنة، وإبقاء التركيز على المسائل المطروحة.

٤٣ - السيدة إبراهيموفا (أذربيجان): تكلمت ممارسة لحق الرد، فقالت إنه من الواضح أن البيان الذي أدلت به ممثلة أرمينيا يقدم مثالا آخر للكذب المطلق. ويبين كذلك محاولات أرمينيا المتتالية لإعطاء انطباع خاطئ عن حقيقة الوضع على أرض الواقع وصرف انتباه المجتمع الدولي عن الحاجة الملحة للتصدي للمشاكل الرئيسية التي تتسبب فيها تلك الدولة. غير أن هذا المسعى العقيم انهار بسهولة لما جرى سرد القصة الحقيقية.

٤٤ - ومضت قائلة إنه ينبغي للوفد الأرميني أن يبدأ المشاركة في الجهود الإنمائية في المنطقة، والتوقف عن عرقلة السلام، الذي يشكل قوة دافعة لتحقيق الرخاء. واختتمت بالقول إن وفد أرمينيا، بدلا من المضي في الانتقادات والإشارات الانتقائية، يجب عليه، مرة وإلى الأبد، احترام الأمم المتحدة كمنتدى، والامتثال للقرارات التي اتخذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، والتي أوردت إشارات محددة وطالبت أرمينيا بسحب قواتها من الأراضي الأذربيجانية المحتلة ووقف ارتكاب الجرائم على أراضيها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٣٠.